Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 65:p(I): 67-84
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.65.1.4

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Amal Abbas Ahmed Abbas
Assistant Professor Dr. Abdul Salam Mar'i Jassim
E-Mail: mmarie@uomosul.edu.iq

Grammatical Justification in Al-Fawa'id al-'Abdiyyah by Mustafa ibn Yusuf al-Mustari

Keywords:
al-Mustari, justification, al-Fawa'id al-'Abdiyyah
Article history:

Received	9/10/2025
Received in revised form	18/12/2025
Accepted	18/12/2025
Available online	9/6/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

Grammatical reasoning represents a significant intellectual effort exerted by Arab grammarians to uncover the philosophical underpinnings of the Arabic language and to understand the linguistic intuition (ʿarabiyya) behind the utterances and expressions of native speakers. This endeavor reached a level of sophistication that astonished even the most erudite scholars of Arabic. It also served as a means for grammarians to access the innate linguistic faculty and the abstract linguistic structures formed in the Arab mind.

Grammatical reasoning constitutes one of the foundational pillars upon which Arabic grammar was built. Its study is considered a vital entry point for evaluating the grammatical tradition as a whole. To completely reject grammatical reasoning, or to cast doubt on its value, is in essence to reject Arabic grammar itself, given its central role in the theoretical framework of the discipline. Conversely, accepting grammatical reasoning without subjecting it to scrutiny and critical examination leads to intellectual stagnation and impedes the development of grammatical thought

التعليل النحوي في كتاب الفوائد العبدية لمصطفى بن يوسف الموستاري

أمل عباس احميد – أ.م.د. عبد السلام مرعي جاسم/ جامعة الموصل /كُلِيَّة التربية الأساسيةَ / قسم اللغة العربية

المستخلص:

التعليل النحوي جهد عظيم بذله النحويون من اجل الوقوف على فلسفة العربي في كلامه وملكته فيما نطق به من جمل وكلام رفث والتفت إلى حد بهر جهابذة العربية، وهو ايضا سبيل النحويين للولوج الى السليقة اللغوية والأمكنة اللغوية المجردة التي تشكلت في الذهن العربي، يُعدُّ التعليل في النحو العربي أحد المرتكزات الأساسية التي بُني عليها هذا العلم، ودراسته تمثل مدخلًا مهمًا لتقويم الدرس النحوي في مجمله. وإن رفض التعليل كليةً أو الطعن فيه والانتقاص من قيمته يُعدّ في جوهره رفضًا للنحو العربي ذاته، لما له من حضور مركزي في بنيته النظرية. وفي المقابل، فإن قبول التعليل كما هو، دون إخضاعه للدراسة والتمحيص، يُفضي إلى جمود في التفكير النحوي وانغلاق أمام تطويره. فالتعليل، بوصفه ظاهرة نحوية، ينطوي على جوانب إيجابية وسلبية في آنٍ واحد، ولا يمكن الفصل التام بينهما. ومن أبرز آثاره المتناقضة ظاهرة الخلاف النحوي، التي أَثْرَت الدرس النحوي من جهة بما أتاحته من اجتهادات متعددة تفسر الظواهر وتعللها، وكانت في الوقت ذاته سببًا في تعقيد النحو وإثارة الشكوى من صعوبته وتعقيد مسالكه.

الكلمات المفتاحية : الموستاري ، التعليل ، الفوائد العبدية

توطئة

وجد التعليل النحوي مرافقا للأحكام النحوية منذ وجودها، وكانت الغاية منه اخضاع ظواهر النحو لقواعد النحو وأحكامه؛ وكلّ ذلك من أجل ضبط القواعد والأحكام اللغوية واتساق قواعدها لذلك لم تكن العلة شيئًا زائدًا أو لأجل ترفٍ لغويّ، وإنّما كانت ضرورةُ يُدرك بها الحكم النّحوي من جهة قوته وضعفه والقياس عليه(المبارك، 1981م: 51)، وكانت الغاية منه أيضا تحليل الظاهرة اللغوية ورد المنطوق منها إلى المتصور الذهني، لا وصفها لأغراض التعليم، أو معرفة الصواب من الخطأ فحسب(الغامدي، ٢٠٠٦: ٧٩)، ومن هنا نشأ التعليل والعلة . عند نحاة العربية السابقين، فعرفوا العلة وحدوا أنواعها.

العلة اصطلاحا : وقد عرفت بتعريفات كثيرة.

فعرفها الجرجاني (ت: (٨١٦هـ) أنها : "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه (الجرجاني، ١٩٨٣ م: ١٥٤).

وعرفها الكفوي (ت: (١٠٩٤هـ) أنها : "ما يثبت بها الحكم"(ابو البقاء الكفوي، د. ت: ٦٢١).

وعرفها محمد خير الحلواني بقوله:" المراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف"(الحلواني، د. ت، ١٠٨). ويُفهم من هذا التعريف فضلا عن توصيف العلة، أن التعليل النحوي إذا تجاوز الحقيقة اللغوية يصبح تفسيرا ذهنيًا.

في حين عرفها مازن المبارك بقوله: "وأمّا العلة النّحوية فهي على ما نرى الوصف الذي يكون مظنّه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. وبعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النّحويّون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصياغة"(المبارك، ١٩٨١م:٩٠)، فبيّن هذا التعريف وصف العلة والغاية من التعليل.

وعند علي أبي المكارم، هي:" أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه "(ابو المكارم ٢٠٠٧، ١٠٨).

وقد تنوع تقسيم تلك العلل التحوية، فهى عند ابن السرّاج (ت: (٣١٦) على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا كلّ فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة

العلة مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا(السراج١٩٩٦م: ٣٥/١) وبين أن معرفتنا بالعلل توقفنا على حكمة العرب في أصولهم التي وضعوها في لغتهم وفضل تلك اللغة

واذا جئنا إلى الزجاجي (ت:٣٣٧هـ) نجده يقسمها على ثلاثة أقسام(الزَّجَّاجي١٩٨٦ م : ٦٤، و الخطيب، تقديم، ٢٠٠٦م، ٥١٦/١):

- العلل التعليمية.
- العلل القياسية.
- العلل الجدلية النظرية.

وقسمها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) على علة مُوجِبة وعلة مُجوزة(ابن جني، د. ت. ١٦٥/١). فالعلل الموجِبة كنصب فضلة ورفع مبتدأ وخبر....

والعلل المجوّزة، فقال فيها : "وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يُجوز ولا يُوجِب"ورأى تمّام حسّان في كلام ابن جني هذا تفريقًا بين العلة والسبب، فالعلة للإيجاب، والسبب للإجازة، و"الحكم يدور مع العلة وجودًا وعدمًا، ولكنه لا يدور كذلك مع السبب "(حسّان، ١٩٨٨م، ١٨٢) فالفرق بينهما هو تأثير كل منهما في الحكم.

وقسم الدينوريّ الجليس العلة النحوية إلى صنفين:

" علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته "(الدينوري١٩٩٠ م٧، ١٣٥) وقال إنّ الأولى استعمالها أكثر وأشدّ من الثانية، وذكر أربعا وعشرين نوعا من الأقسام المشهورة التي تندرج تحتها وهي علة (سماعً، وتشبيه، واستثقال، واستغناء، وفرق، وتوكيد، وتعويض، ونظير، ونقيض، وحمل على المعنى، ومشاكلة، ومعادلة، وقرب ومجاورة، ووجوب، وتغليب، واختصار وتخفيف، ودلالة حال، وأصل، وتحليل، وإشعار، وتضاد، وأولى)) (الدينوري، ١٩٩٠ م: ١٣٥) ونقل عنه السيوطي هذا التقسيم(السيوطي، ١٩٨٩م، ٩٨).

أولاً: العلل اللفظية

علة تضمن

اشار الموستاري الى هذه العله بصدد كلامه على بناء الاعداد المركبة فنقل الكلام المفصل وقال "قال في المفصل": والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف به ني شطراه لوجود علتي البناء فيهما معاً، أما الأول فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة عن عجزها، وأما الثاني فلأنه تضمن معنى الحرف، وما خلا ثانيه من التضمن أعرب وبني صدره" (العجمي، 2015)).

والمتتبع لنصوص النحويين يجدها صريحه واضحه فيما اورده الموستاري من تضمن الكلام لحرف العطف في هذا العدد من ذلك قول سيبويه" وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئاً واحداً. وإنمّا أصل خمسة عشر: خمسةٌ، وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد"(سيبويه ، ١٩٨٨ م: ٣ / ٢٩٧-٢٩٨). وقال ابن السراج " وكان الأصلُ: خمسةٌ وعشرةٌ، فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصارًا وجعلا كاسمٍ واحدٍ، وكذلك حادي عشَرَ وثالث عشر إلى تاسعَ عشَر"(ابن السراج ت. ت : ٢/١٤٠).

ونص ابن الانباري وابن يعيش على عله التضمن التي اوردها الموستاري فقال ابن الانباري "فإن قيل: فَلِمَ بُني ما زاد على العشرة، من أحدَ عشرَ إلى تسعة عشر؟ قيل: لأن الأصل في "أحدَ عشرَ: أحد وعشر" فلما حذف حرف العطف وهو الواو، ضُمنا معنى حرف العطف، فلما تضمنا معنى الحرف؛ وجب أن يُبنيا، وبُنيا على حركة؛ لأن لهما حالة تمكن قبل البناء"(الانباري ، ١٩٩٨م: ١٦٨ وينظر الخوارزمي، 1998: ١/ ١٨٣)، ومن الملحوظ ان تعليل الموستاري وغيره كان بالتضمن في حين رأيناه عند ابن السراج في الاختصار ولا نرى ان ذلك يمنع ما علل به من تضمن لان الاختصار متوجه الى الاستعمال.

علة العوض

علل الموستاري بهذه العله في بيان مجيء جمع المذكر السالم بالواو والنون فقال لقد عوضت النون هنا عن العلامة الأصلية وهي الضمة مع التنوين ونلاحظ ان الموستاري قد ساق الكلام على نحو يفهم منه ان هذه العله هي الوحيدة هنا الا ان ظاهر كلامه يفهم ان العوض جاء من شيئين وهذا التعليل هو ما ذهب اليه ابن جني من ان النون " وحكم الزيادتين في "مسلمون حكمها في "مسلمات"، الأولى ضم الاثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عوض

عن الشيئين، أعني الحركة والتنوين، وتسقط الثانية عند الإضافة"(العجمي، 2015: 168). وعلل ابن الوراق هذه الحالة بانها تكون في كل موضع " عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، لأن المفرد يستحق الحركة للإعراب، والتنوين، لأنه منصرف في الأصل، والألف والياء في التثنية يمنعان لحاقهما فعوض النون، وتحريكها لالتقاء الساكنين، وكسرها على أصله، وهذه النون تثبت مع الألف واللام ثبوت الحركة كقولك: الزيدان، وتسقط مع الإضافة سقوط التنوين كقولك: غلامي زيد، ولهذا حكم بأنها عوض منها، وإنما استوى المذكر والمؤنث في التثنية كالزيدين والهندين، لأن عدد التثنية لا يختلف، لأنها ضم مفرد إلى مثله"(دياب، ٢٠٠٧م :٩١ وينظر ابو حيان 2024م: ٢٩٨/١). وقد ابطل الخوارزمي هذا التعليل مبينا ان: "فالنون فِي رجلَانِ إِنَّمَا هِيَ عوض هَا هُنَا مِمَّا يجب فِي ألف رجلَانِ الَّتِي هِيَ حرف الْإِعْرَاب بِمَنْزِلَة لَام رجل فَكَمَا أَن لَام رجل وَنَحْوه مِمَّا لَيْسَ مُضَافا وَلَا مُعَرفا بِاللَّامِ يلْزم أَن تتبعه الْحَرَكَة والتنوين فَكَذَلِك كَانَ يجب فِي حرف التَّثْنِيَة"(ابن جني، د. ت ٨١)، وقد ابطل الخوارزمي هذا التعليل مبينا ان " أنَّ التَّنوينَ عندَهم لَيس للكَبس فبعدَ، ذلِكَ لو كانَ عِوَضًا لا يخلُو من أن يكونَ عِوَضًا عنهما جَميعًا أو على الانفرادِ ومُستحيلٌ كونُه عِوَضًا عنهما على كلِّ واحدٍ من القِسمَين، أمَّا أنَّه يَستَحيلُ كونُه عِوَضًا عَنهما فلأنَّها لو كانَت عِوَضًا عنهما جَميعًا لما جَاز اجتماعُ النُّون باللَّامِ في اسمٍ واحدٍ"(الخوارزمي ، ١٩٩٨م: ٢/ ٣٢٠).

والنحويون يفرقون في تعويض النون عن التنوين وحده او عن علامه الاعراب وحدها او عنهما وعن التنوين فبعضهم كما راينا يجعلها عوضا عن الامرين بشرط ان لا يضاف الاسم اما اذا اضيف فتكون عوضا عن التنوين وحده لأنها تذكر عند الإضافة أيضا(الجرجاني، ، ١٩٨٢ه ١/ ١٩٠)، وهو من صرح به الزجاج ايضا اذ قال:" هو بدل من التنوين خاصة؛ لأن تعاقب الآخر في نفسه قد صار عوضاً من الحركة"(العكبري، ١٩٩٥م ١٠٥/١). وبقي ان نشير الى ان القول بالعوض الذي علل به الموستاري ليس هو محل اجماع عند النحويين فقد ذهب فريق منهم الى ان هذه النون " هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد لحوق العلامة للتثنية أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة، وهذه المذاهب كلها في الموضوع لخصها ابو البقاء العكبري معللا اياها تعليلا مستفيضا ففال: " النون في التّثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في والواحد. وقال بعض البصريين: هي عوض من الحركة في موضع، وهو مع الألف واللاّم، وفيما لا ينصرف، ومن التّنوين وحدَه

نحو فَتىً وَرَحىً. وقال آخرون: هي بدلٌ من الحركة وحدها. وقال آخرون: من التّنوين وحده. وقال الفّراءُ فرّق بها بينَ ألفِ التّثنية وبين أَلفِ النّصب في الواحِدِ(العكبري ، 1986م: ٢١١. وينظر السيوطي ، د. ت: ١/ ١٨٠).

علة فرق:

قال الموستاري معلقاً على كلام الزمخشري في الانموذج " والصفة منه مبقاة العين على سكونها، للفرق، بين الاسم والصفة، واختصت الحركة بالاسم لكونه أقوى من الصفة لما أن الصفة عبارة عما لا قيام له بنفسه؛ لاحتياجه إلى محل يقوم به نحو: ضخمات بالتسكين في ضخمة، وهي الغليظة، وأنما حركوا في جمع لجبة وربعة،لأنهما في الأصل آسمان وصف بهما، كما قالوا امرأة كلبة"(العجمي، 2015: ١٧٣)، فقد علل الشارح الحالة بالفرق بين الاسم والصفة من غير زيادة على ذلك في شيء وهو مانجده كذلك عند غبره قال ابن الحاجب: "وأَما الصفات فنحو صعبات وخلوات وعلجات تسكن للفرق، وتسكينها أولى من تكسين الأسماء، لأن الصفات أَثقل"(الاستراباذي ، ١٩٧٥م: ٢/١١٣– ١١٤). في حين زاد الخوارزمي على ذلك تفصيلاً فقال: "إنما تُسَكَّنُ في الصّفةِ محافظةً على الصِّيغَةِ إذ الصِّيغَةُ فيها على حِدَةٍ تَدُلُّ على مَعنى، ولأنَّ الصِّفَةَ أثقلُ من الاسمِ يَتَضَمَّنُها المَوصوفُ"(الخوارزمي، 1998: ٢/٣٤٦)، وذلك "لأنّ الصفة جاريةٌ مجرى الفعل، والفعلُ أثقلُ من الاسم؛ لأنّه يقتضي فاعلاً، فصار كالمركّب منهما، فلذلك كان أثقلَ من الاسم، ولا يجو إسكانه إلّا في ضرورة الشعر"(الخوارزمي، 1998: ٣/٢٥٦_ ٢٥٧)، وما ذكره الموستاري من علة هنا او ما درج عليه الجمهور من النحويين، في حين ذهب قطرب الى جواز الفتح في الصفة كذلك، "قياسًا على ما ليس بصفة"(الجياني ، ١٩٩٩م: ١/ ١٠٢)، ويبدوا أن مالك يميل إلى قول قطرب من جواز الفتح وأن السكون ليس بلازم بل هو الاشهر اذ نجد بقوله: "ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كَهْلة وكَهَلات"(الجياني ، ١٩٩٩م: ١/ ١٠٢).

علة ضرورة

تناول الموستاري علة الضرورة في حديثه عن حذف اسم ان اذ كان ضمير شأن فقال " ولايحذف اسم إن إلا إذا كان ضمير الشأن نحو:[الخفيف] ولا يحذف اسم إن إلا إذا كان ضمير الشأن نحو: [الخفيف]

إِنَّ مَن لامَ في بَني بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وَأُعْصِيْهُ في الخُطوبِ

(الاعشى الكبير، د. ت: ٣٣٥).

"أي: إنه حذف ضمير الشأن الضرورة الشعر، ولا يجوز حذف ضمير الشأن في غير الضرورة الشعرية عند الأكثر، وبعضهم يجوزه قياساً على البيت المذكور، إذ الأصل عدم مخالفة الشعر لغيره، فكما جاز في الشعر جاز في غيره"(العجمي، 2015: ١٢٦). فعلة الضرورة هي الغالبة في ما اجاز في توجيه بيت الشاعر هنا وهو ما ذهب إليه سيبويه في قوله " وقد جاء في الشعر "إن من يأتنا نأته" قال الأعشى(الاعشى، د.ت: ٣٣٥):

إن من لام في بني ..... البيت.

فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء، وأراد أنه ولو لم يرد الهاء كان محالاً. انتهى، فعلم أن حذف اسم في هذا مخصوص بالشعر"(البغدادي، ١٤١٤ه: ٧/ ٢٦٨) في حين نجد الرماني اضاف الى جانب الضرورة في تعليل الحذف علة اخرى هي كثرة الاستعمال فقال معلقاً على البيت المار " فهذا على إضمار الهاء بتقدير: إنه من لام، ولايجوز إلا في الضرورة، وإنما جاز فيها تنبيها بما يحذف [من الكلام] لكثرة الاستعمال إلى حد لايخل به الحذف"(الرماني، د. ت: ٩٩٦ وينظر: سيبويه، 1998: ٣/ ٧٢).

ونلحظ في نص الموستاري أن التعليل بالضرورة ليس هو المتفق عليه بل هو المشهور في نص الموستاري ان التعليل بالضرورة ليس هو المتفق عليه بل هو المشهور في هذا الباب مما يعني أن من النحاة من يجيزه كذلك في منثور الكلام، وإلى ذلك اشار ابو حيان في قوله: "ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك في غير الشعر قول بعضهم: إن بك زيد مأخوذ، حكاه س عن الخليل"(ابو حيان ، 2024م: ٤١/٥).

ولم يشر الموستاري إلى سبب القول بالحذف والضرورة في هذا الشاهد بل حكى الخلاف في المسألة فقط في حين نجد غيره من النحويين فنجد انهم يشيرون إلى سبب القول بالحذف موجود بـــ "من" الشرطية في الجملة ومعلوم انها لها الصدارة في الكلام وهذا يتنافى مع وجود إن من غير تقدير اسم لها وإلى ذلك اشار ابن هشام في قوله "إِن دَلِيل الْحَذف نَوْعَانِ أَحدهمَا غير صناعي وينقسم إِلَى حَالي ومقالي كَمَا تقدم وَالثّانِي صناعي وَهَذَا يخْتَص بمعرفته النحويون"(البغدادي، ١٤١٤ه: ٧٨٩)،

ثم علق على البيت المار فقال: "إِن التّقْدِير إِنّه أَي الشّأْن لِأَن اسْم الشّرْط لَا يعْمل فِيهِ مَا قبله"(البغدادي، ١٤١٤ه: ٧٨٩)، وقال ابن الانباري:" لايجوز ان تكون من هذه اسماً لان، وقد خرج العلماء هذا الكلام على تقدير ضمير الشأن والحال، وعلى أن يكون هذا الضمير المقدر هو اسم إن، وتكون من الشرطية مبتدأ وخبره هو جملة، الشرط وحدها أو جملة الحواب وحدها او الجملتان معاً"(الانباري ، ٢٠٠٣م: ١/ ١٤٧).

علة الكراهية

اشار الموستاري الى هذه العله في اثناء حديثه عن نداء ما دخلت عليه الالف واللام وما توصل الى ذلك من اداه فقال: "وذلك لأن أيا، وإن كان منادى صورة إلا أن المقصود بالنداء هو الرجل، وأنما جاؤوا بأي ليكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، لأنهم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء، ولام التعريف، فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف، وقيل لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فكأنك قلت: يا رجل"(العجمي، 2015: ١١٠). وهذا التعليل الذي ذكره في الشارح هو المشهور من مذهب البصريين في المسألة من منع الجمع بين هذين الحرفين حرف النداء (ال) لسعه الكلام قال ابن مالك:" لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الألف واللام غير المصدّر بهما جملة مسمى بها، أو اسم جنس مشبه به"(العجمي، 2015: ١١٠).

وتوسع ابنه يعيش في تعليل هذا الجانب فقال: "إنّ حروف النداء لا تجامِع ما فيه الألف واللام، وإذا أُريد ذلك، تُوُصّلَ إليه بـــ "أيٍّ" و"هذَا"، والعلّةُ في ذلك أمران: أحدُهما: أن الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفة كأنّك أشرفَ إليه، والتخصيصُ يُفيد من التعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك، لأن أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحوِ "هذَا "وشِبْهِه. الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن"(الخوارزمي، 1998 ١/٣٤٣).

اما ابو حيان اورد المذاهب النحوية في تفصيل هذا النوع من النداء فقال: "وإن كان غير هذا (بأل) فثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين، والبغداديين، والمنع مطلقًا إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب البصريين، والتفصيل بين أن يكون ذو (أل) مشبها به، فيجوز

نحو: يا الأسد شدة، أو ليس مشبها به، فيمتنع فلا يقال يا الرجل"(بدر الدين ، ١٩٩٨م : ٤/٢١٩٣ ؛ وينظر الجياني ، 2002، ٣/٣٩٨).

ثانياً: العلل المعنوية

علتا الخِفَّةِ والثِّقَلِ

علَّلَ الموستاري بهاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ في كلامِهِ على فَتْحِ ما قبلَ ياءِ التَّثنِيَةِ وكَسْرِ ما قبلَ ياءِ الجَمْعِ، فقال: "وجعل إعرابهما بالياء في حال الجر على الأصل وفتح ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية، وكسر في الجمع لثقل الكسر وقلة الجمع فرقا بينهما"(العجمي، 2015: ٨٩) وما نُلاحِظُهُ في تَعْلِيلِ الموستاري أمرانِ:

الأوَّلُ: أنَّهُ جَعَلَ فَتْحَ الياءِ وكَسْرَها إرادَةَ التَّخْفِيفِ في الفَتْحَةِ مع كَثْرَةِ التَّسْمِيَةِ، وثِقَلَ الكَسْرَةِ في الجَمْعِ مع قِلَّتِهِ، الثَّاني: أنَّهُ سَكَتَ عنِ التَّعْلِيلِ بشَيْءٍ آخَرَ يُفَرِّقُ فيهِ بينَ التَّثنِيَةِ والجَمْعِ، وفي ذلكَ ذَهابٌ منهُ إلى اطِّرادِ هذِهِ العِلَّةِ. والمُتَتَبِّعُ لِنُصوصِ النَّحْوِيِّينَ في هذا البابِ يَجِدْ أنَّ كلامَهُ لا يَتَعَلَّقُ بالفَتْحَةِ والكَسْرَةِ السابِقَتَيْنِ على نونِ التَّثنِيَةِ والجَمْعِ، بل يَذْهَبُ إلى فَتْحِ نونِ التَّثنِيَةِ وكَسْرِ نونِ الجَمْعِ. ومِن ذلكَ قَوْلُ السِّيرافِيِّ:" فإن قيل: فإذا كان الأمر على ما وصفت، فلم وجب أن يكون الكسر لنون الاثنين والفتح لنون الجمع دون أن يكون الأمر على الضد من هذا؟ قيل له: لما كانت حركة النون فتحة أو كسرة، وكانت الكسرة أثقل من الفتحة والجمع أثقل من التثنية، جعلوا الأثقل للأخف، والأخف للأثقل؛ حتى يعتدلا، ولا يجتمع عليهم في شيء واحد أثقال مترادفة"(السيرافي، ٢٠٠٨م: ١/١٤٢). وفَسَّرَ ابنُ جنِّي ذلكَ بقَوْلِهِ:" وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع لأن قبلها ألفا، وهى خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء، وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر"(الموصلي، 2000: ٢/١٥١). فمِن مَجْمُوعِ كلامِهِمْ هُنا نَرَى أنَّ العِلَّةَ مُرَتَّبَةٌ من التَّخْفِيفِ والثِّقَلِ والفَرْقِ، إلا أنَّ في مَجْمُوعِهِما تَدُورُ حَوْلَ حَرَكَةِ النُّونِ. أمَّا الأمرُ الثَّاني، وهو طرد عِلَّةِ الخِفَّةِ والثِّقَلِ في حَرَكَةِ ما قبلَ النُّونِ في التَّثنِيَةِ والجَمْعِ، الذي يُفْهَمُ من إطلاقِ المُوَستاري.

فنجد ان الأشموني أشار إلى أن هذه العله لا تصلح لعدم اطرادها ولتخلفها في بعض الاماكن قال الاشموني: "وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقًا لتخلفه في نحو: "المصطفين"(الأشموني ، ١٩٩٨م ١/٧٠). إلا أن الصبان نبه على "أن هذا التخلف لا يضر لحصول الفرق

بحذف الألف في الجمع وقلبها ياء في التثنية كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل بحركتها الفرق تسقط في حال إضافة نحو المصطفين ولو قال وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقًا مبالغة في الفرق لكان أتم"(الصبان، ١٩٩٧م: ١/١٣٦). فيكون تعليل الموستاري بعد هذا العرض لا يكاد يخلو من نظر وتأمل.

امن اللبس:

علل الموستاري بهذه العله وهو يتكلم على حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه فقال معلقا على قول الزمخشري: "وقد يحذف المضاف، ويقام المضاف إليه مقامه"(الزمخشري ، ١٩٩٩م ١٩)، "وأعرب بإعرابه عند أمن الالباس، (كما في قوله تعالى: **{واسأل القرية}** (يوسف: 182) أي: أهلها؛ لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي ولا يقال: رأيت هنداً، يعنون: رأيت غلام هند"(العجمي، 2015: ١٣٧). ومن المعلوم في النحو العربي ان درء اللبس واجب التحقق باشتمال الكلام على قرائن لفظيه او معنويه لان الغاية من الكلام هو الافهام والتأثير لا الالباس والى ذلك اشار ابن مالك في بيته(ابن عقيل ، 1980، ٢٦): "وإن بشكلٍ خيف لبسٌ يجتنب... وما لباع قد يرى لنحو حبّ".

وقد نبه ابن جني على ما يجيز هذا الحذف في الباب الذي اورده الموستاري فقال "وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدًا، أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك: أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه، لم تحتج إلى البدل، وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بدًّا من البيان، وأن تقول: بعضه أو نصفه أو نحو ذلك"(الشاطبي ، ٢٠٠٧م: ٤/١٥١).

فإصلاح المعنى الذي رامه ابن جني هو الذي يدفع اللبس الذي علل به الموستاري وقد كان سيبويه نفسه قد توسع في شرح هذا الاصل وهو حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه اذا فهم المعنى وامن اللبس فقال "فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنّما تريد ذلك المعنى، غير أنّك إذا حذفت المضاف تخفيفاً، كما قال عزّ وجلّ: "واسأل القرية"، ويطؤهم الطريق، وأنّما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلمّا حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه"(

سيبويه، 1980، : ٢٤٧/٣). ولا ينفي تعليله هنا بالتخفيف ما علل به الموستاري وغيره من العلم بالمعنى المراد الذي يندفع معه اللبس.

علة دلالة:

علل الموستاري بهذه العله قضيه حذف الضمير العائد الرابط الخبر بالمبتدأ فقال:" فإنه يحذف من اللفظ قياساً، إذا كان مجروراً بمن، والجملة اسمية ومبتدؤها جزء من الأول (نحو البر الكر بستين درهما، أي: الكر منه حذف منه الدلالة سوق الكلام عليه، فإن تقديم البر على الكر يدل على أن الكر يكون من البر، في ستغنى عن ذكره، والكر نوع من المكيال"(العجمي، 2015: ٩٨)، ومراده بالدلالة هنا ان في الكلام ما يدل على هذا المحذوف فقد مضت قاعدتهم انه لا حذف الا بدليل شرط ان يكون من مستعمل الكلام العرب قال السيرافي: " ولا يجوز حذف الجار إلا فيما استعملت العرب حذفه، ألا ترى أنك لا تقول: مررت أخاك، تريد: بأخيك "(السيرافي، ٢٠٠٨م : ٢/٢٨٥)، وقال ابن الخباز فأما قولهم: "فأما قولهم: السمن أمنوان بدرهم، فإنما تقديره السمن منوان منه بدرهم، ولكنهم حذفوا منه للعم به وكذلك قولهم: البر الكر بستين، أي: الكر منه بستين"(الخباز، 2007 ، ١٠٩). وعلق ابن السراج على المثال الذي ذكره الموستاري فقال:" فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب"(السراج ، ت. ت: ١ /٦٩)، وتوسع ابن يعيش في شرح الدلالة المفهومة من هذا الحذف في المثال المذكور وغيره فقال: "ويجوز رفعُه، فتقول: "جاء البرُّ قفيزان بدرهم".

فيكون "قفيزان" مبتدأ، و"بدرهم" الخبرَ، والجملة في موضع الحال، والكلامُ حينئذ جملتان. وربّما قالوا: "جاء البَرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن"، ولا يُذكَر الدرهم، فيحذِفون الثمَنَ، لأنّه قد عُرف ممّا جرى من عادة استعمالهم في ذلك، لأنّهم إذا اعتادوا ابتياعَ شيء بثمنٍ بعينه من درهم، أو دينارٍ، تركوا ذِكْرَه، لِما في نفوسهم من معرفته، كقولك: "البُرُّ الكُرُّ بستّين"، تريد "بستّين درهمًا" و"الخُبْزُ عشرةُ أرطال"، تريد: "بدرهمٍ"، فتركوا ذكرَه لغَلَبَةِ المعاملة فيه"(الخوارزمي ، 1980، ١٥/٢).

علة ضعف:

علل الموستاري بهذه العله منع تقديم خبر لا النافية للجنس على اسمها وان كان ظرفا فقال" ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يحذف الخبر مع الاسم بل أحدهما فقط، ولا يتقدم الخبر على الاسم، ولو كان ظرفاً، لضعف عمله"(العجمي، 2015: ١٠١). وتنبيه الشارح هنا وخصه

الظرف بالكلام على منع التقديم هو منطلق من ان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها اذ وجدنا جواز تقديم خبر ان واخواتها على الاسم اذا كان شبه جمله لهذه العله(ابن عقيل، ١٩٨٠م ١/٣٠٦)، اما هنا فأننا مع فرع محمول على فرع اخر في العمل هو "لا" المحمول على "ان" مما يعني اننا امام نمط ضعيف(العكبري، ١٩٩٥م ١/١٧٧)، ونلحظ ان تعليل الموستاري لسبب منع تقديم الخبر هنا هو يضعف الضرب وهو في ذلك يشير الى ان اشباه الجمل متعلقة بمحذوفات وجوبا تكتسب منها العمل.

علة الشبه

تناول الموستاري هذه العله معللا بها بناء الفعل الماضي على الحركة بدل السكون فقال:" أما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الأصل في المبنى، فلأنه شبيه بالاسم لوقوعه موقعه نحو مررت برجل ضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب، وأما الفتح"(العجمي، 2015: ٢١٤).

وما ذكره الموستاري وعلل به نص عليه سيبويه في قوله "والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنو آخِر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبَنَا، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجلٌ ضارب. وتقول: إن فَعَل فعلتُ، فيكون في معنى إن يَفْعَلْ أفعلْ، فهي فعْلٌ كما أنّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها في إنْ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعَة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنو من الأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صيُرِّ من المتمكّن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكّن"(الخوارزمي، 1980 : ١/ ١٦).

وبين السيرافي مقصود سيبويه متوسعا في ذلك فقال: "فإن قال قائل: فما المضارعة التي بها استحق الفعل الماضي الحركة والمزية على رتبة الساكن؟ قيل له وقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة في النعت والخبر، كقولك: "مررت برجل قام "، و " زيد قام " وقع موقع قولك "مررت برجل قائم "، أو "وبرجل يقوم "، و "وزيد قائم "، " وزيد يقوم ". ووقوعه موقع الفعل المضارع في أبواب الجزاء كقولك: " إن قمت قمت "، وقع موقع قولك: " إن تقم أقم "، فهذا قول سيبويه في مضارعة الفعل الماضي"(السيرافي، 2008: ١/ ٧٨). وقال ابو البقاء العكبري في تعليل هذا البناء على الحركة "والأصلُ أَن يُبنى على السكونِ لأنّ البناءَ ضدٌّ

الإعرابِ على مَا ذُكِرَ فِي صدرِ الْكتاب إِلّا أنّ الفعلَ الْمَاضِي حُرِّكَ لشبهه بالمضارع إِذْ كَانَ يَقع موقعه فِي نَحْو قَوْله {ويومَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ} أَي فَيفزع، وَفِي الشّرطِ وَالْجَزَاء إِذا ذهبتَ ذهبتُ، وَفِي الحالِ كَقَوْلِك مررتُ بزيد قد كتبَ كَقَوْلِك يكْتب والشّبه يَقْتَضِي إثباتَ حكمِ من أحكامِ المشابهِ للمشابهِ والحركةُ من أحكامِ المضارعِ إِلَاّ أنّ حَرَكَة المضارعِ إعرابٌ وحركةَ الْمَاضِي بناءٌ"(العكبري، 1995: ٢/ ١٥ – ١٦).

ونبه السيرافي على ان المبرد لم يرتضي تشبيه سيبويه الماضي بالمضارع في باب الشرط والجزاء فقال: " وقد أنكر أبو العباس المبرد على سيبويه الوجه الأخير من مضارعة الفعل الماضي للمضارع في أبواب الجزاء، فقال: إذا قلنا " إن قمت قمت " فإن هي التي قلبت المستقبل إلى الماضي في اللفظ والمعنى على الاستقبال كما تدخل لم على الأفعال المضارعة فتنفيها وتقلب ألفاظها إلى المستقبل"، والمبرد قد نص على ذلك مخالفا فيه سيبويه فقال: " وَذَلِكَ قَوْلك قُمْت حَيْثُ زيد قَائِم وَقمت حَيْثُ قَامَ زيد ولَا يجوز قُمْت حَيْثُ زيد كَمَا "(المبرد، د. ت: ٤/ ٣٤٦)، ولايخفى ان هذه العلة تقدم في اصلها تشبيه الماضي بالمضارع وهي تفسير بناء الماضي على مطلق الحركة.

الخاتمة

- الموستاري أحد كبار علماء السلطنة العثمانية طار ذكره في مدينة موستار ضمن مدينته البوسنة وفي عاصمة السلطنة استانبول وحضي بثناء العماء عليه
- كان شرح الموستاري (الفوائد العبدية) شرحاً متوسطاً بين التطويل والإيجاز إلا انه لم يخلو من تعقيد واقتضاب
- اتسم شرح الموستاري بلغته الكزة التي لم تخلو من تعقيد وسبب ذلك يعود إلى النهج التعلمي الذي انتهجه في تأليفه وهو نهج ينسجم مع حلقات المساجد
- برزت ظاهرة التعليل النحوي في شرح الموستاري فكان كثير الوقوف عند العلل النحوية التي جاءت كثيرة ومتنوعة فغلبت العلل المعنوية العلل اللفظية.
- وكان تعليله إما ان يأتي النص على العلة النحوية او ان يفهم من الحروف الدالة على التعليل.

المصادر العربية:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب : محمد بن يوسف ابو حيان بدر الدين الاندلسي (ت ٧٤٥ه)، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبه الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
2. اسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧ه)، تحقيق : بركات يوسف هبود، دار الارقم بن ابي الارقم، بيروت لبنان، ط (١)، ١٤١٨ه – ١٩٩٨م
3. أصول التفكير النحوي: اصول التفكير النحوي، د. علي ابو المكارم، دار غريب _ القاهرة، ط١، ٢٠٠٧.
4. اصول النحو العربي اصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الاطلسي، د. ط، د. ت.
5. الاصول في النحو : محمد بن سهل ابي بكر السراج،(ت٣١٦ه) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة_ بيروت، ط١، ١٤١٧ه_ ١٩٩٦م.

6. الاصول في النحو: محمد بن السري ابو بكر بن السراج (ت ٣١٦ه)، المحقــق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسه الرسالة لبنان بيروت د. ط ، د. ت.
7. الاصول في النحو: محمد بن السري ابو بكر بن السراج (ت ٣١٦ه)، المحقــق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسه الرسالة لبنان بيروت د. ط ، د. ت
8. الأصول: الأصول دراسة ايستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تّمام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د. ط ١٩٨٨.
9. الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن ابي بكــر الســيوطي،(ت٩١١ه) تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم دمشق، ط. ١٤٠٩ هـ_ ١٩٨٩م.
10. امالي ابن الشجري :هبه الله بن علي بن حمزة، ابو السعادات الشــجري (٥٤٢ه)، تحقيق: محمد ابن محمود الطناحي، مكتبه الخــانجي – القــاهرة، ط ١٤١٣،١ه – ١٩٩١م.
11. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : عبد الرحمن بــن محمد ابو البركات الانباري (٥٧٧ه) ومعه (الانتصاف من الانصاف) لمحمد محي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ه)،. المكتبة العصرية – بيــروت – لبنــان، ط (١)، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.
12. الإيضاح في علل النحو، ابو القاسم الزَّجَّاجي،(ت٣٣٧ه) تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس_ بيروت ط٥، ١٤٠٦هـ_١٩٨٦ م
13. التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت616هـــ)، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (ت 1436هـــ)، دار الغــرب الإســلامي بيروت، ط1، 1986م
14. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ابو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هــ)، المحقق حسن هنداوي، دار القلــم ، بدمشــق ودار الكنــوز بالريــاض، ط1 (1445هـــ/ 2024م).
15. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، (ت٨١٦ه)، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣ م.

16. توجيه اللمع : احمد بن حسين بن الخباز، تحقيق : أ. د فائز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر، ط (٢)، ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م

17. ثمار الصناعة في علل النحو: ثمار الصناعة في علم العربية، الحسين بن موسى ابو عبدالله الدينوري،(ت٤٩٠ه) تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، ادارة الثقافة والنشر، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، د. ط ١٤١١ه_ ١٩٩٠ م.

18. الخصائص، عثمان ابو الفتح بن جني،(٣٩٢ه) تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤،د. ت.

19. ديوان الاعشى الكبير ميمون بن قيس : شرح وتعليق : د. محمد حسين، المكتبة النموذجية، د. ط، د. ت

20. شرح ابن عقيل على الفيه ابن مالك : عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل (ت ٧٦٩ه) المحقق : محمد محي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ه)، دار التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، ط (٢٠) ١٤٠٠ه – ١٩٨٠م.

21. شرح ابيات مغني اللبيب : عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ه)، المحقق : عبد العزيز – احمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت،. ط (٢٦١)، ١٣٩٣ – ١٤١٤ه.

22. شرح التسهيل لابن مالك: محمد بن عبد الله ابو عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢ه)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، القاهرة ط (١)،١٤١٠ه – ١٩٩٩م

23. شرح المفصل في صناعه الاعراب للزمخشري الموسوم ب (التخمير) : صدر الافاضل القسام بن الحسن الخوارزمي (ت ٦١٧ه) : المحقق عبد الرحمن بن سلمان العثيمين (ت١٤٣٦ه)، دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان (ط ١)، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م.

24. شرح شافية ابن الحاجب : محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦ه) ، تحقيق : محمد نور الحسن، محمد الزفزاف. دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، د. ط ١٣٩٥ه – ١٩٧٥م.

25. شرح كتاب سيبويه : الحسن بن عبد الله ابو سعيد السيرافي (٣٦٨ه) تحقيق : أحمد حسن مهدي علي سيد علي دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط (١)، ٢٠٠٨م.
26. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور، (ت٦٦٩ه) تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٠
27. ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم، عبداله الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهر_ مصر د. ط، ١٤٢٧ هـ_ ٢٠٠٦م.
28. علل التثنية : عثمان ابو الفتح ابن جني (٣٩٢ه)، تحقيق : د. صبيح التميمي، مكتبه الثقافة الدينية – مصر د. ط، د. ت.
29. علل التثنية : عثمان ابو الفتح ابن جني (٣٩٢ه)، تحقيق : د. صبيح التميمي، مكتبه الثقافة الدينية – مصر د. ط، د. ت
30. الفوائد العبدية شرح الانموذج للزمخشري لمصطفى بن يوسف الموستاري تحقيق ودراسة، إعداد: فالح بداح عبدالله العجمي، رسالة ماجستير، بإشراف: عبدالرؤوف زهدي، قيم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، 2015:
31. الكتاب : عمر بن عثمان ابو بشير سيبويه (ت ١٨٠ه): تحقيق عبد السلام محمد هارون : مكتبه الخانجي،. القاهرة، (ط (٢)، ١٤٠٨ – ١٩٨٨ م.
32. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ايوب بن موسى ابو البقاء الكفوي(١٠٩٤ه) تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة_ بيروت، د. ط، د. ت.
33. اللباب في علل البناء والاعراب، عبدالله بن الحسين ابو البقاء العكبري، تحقيق د. عبدالإله، النبهان، دار الفكر _ دمشق ط١، ١٤١٦ هـ_ ١٩٩٥م.
34. اللغة والكلام في التراث النحوي العربي: محمد سعيد الغامدي، مجلة عالم الفكر، مج: ٢٤،ع: ٣، ٢٠٠٦.
35. المفصل في صناعه الإعراب : محمود بن عمر ابو القاسم، الزمخشري (ت ٥٣٨ه) المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط (١)، ١٩٩٣.

36. المقتصد في شرح الايضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر،د.ط ١٩٨٢ه .

37. المقتضب : محمد بن يزيد ابو العباس المبرد (ت ٢٨٥ ه)، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت.

38. النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها،د. مازن المبارك، دار الفكر،بيروت–لبنان،ط٣، ١٤٠١هـ_ ١٩٨١م.

39. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ه)، المحقق : عبد الحميد هنداوي، المكتب التوقيفية – مصر، د. ط، د. ت .